

حماية حقوق الإنسان في الوطن العربي

♦ خنان أنور

الملخص :

يمثل تعزيز آليات الرقابة على تطبيق احترام حقوق الإنسان، أحد المحاور الرئيسية لضمانة حسن التطبيق والالتزام بهذه المعايير. وسنتناول في هذا المقال، سبل التعرف على آليات الرقابة في العالم العربي في ما يخص موضوع حقوق الإنسان واحترام تطبيق الاتفاقيات والمعايير الدولية المتعلقة به. ويمكن تقسيم هذه الآليات إلى مستويين متوازنين :

أولاً على المستوى الإقليمي؛ حيث نتناول البحث في آليات الرقابة ضمن إطار منظومة الجامعة العربية بشكل خاص، وكذلك داخل منظومة التكتلات الفرعية إن وجدت . و هنا سنتكلم عن الجانب الرسمي أو الحكومي لهذه الآليات؛ بمعنى أن تشكيلها وإدارتها يتم من خلال الأجهزة الحكومية أو شبه الحكومية للدول العربية، ومثال ذلك (اللجنة العربية لحقوق الإنسان). كذلك سنبحث في سبل الرقابة غير الحكومية على المستوى الإقليمي؛ وهي المنظمات العربية الإقليمية التي تراقب احترام تطبيق حقوق الإنسان على المستوى العربي.

ثانياً على المستوى الوطني؛ وهنا سنسعى للبحث بالأسلوب نفسه من ناحية التحدث عن جانبين، المستوى الحكومي أو شبه الحكومي للرقابة وسنأخذ أمثلة من الدول العربية خصوصاً ما تعلق بمنظمات المجتمع المدني المحلية التي تنشط في هذا المجال داخل الدولة .

وعليه، نتاولنا من خلال هذه الدراسة على التوالي، الآليات الرقابية لاحترام تطبيق حقوق الإنسان من ناحية دور الصحافة في كشف التجاوزات، وكذلك منظمات المجتمع

♦ أستاذ مساعد قسم " أ " بكلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة غرداية -

المحلي والأجهزة الحكومية وشبه الحكومية، ثم التنقيف والتوعية بحقوق الإنسان في العالم العربي؛ أي دور النظام التعليمي في المدارس والجامعات في الوطن العربي لحقوق الإنسان، وكذلك دور الأطراف الأخرى في عملية التنقيف مثل: أجهزة الحكومة؛ والإعلام؛ ومنظمات المجتمع المدني ..

الكلمات المفتاحية: رقابة، حقوق الإنسان، العالم العربي، التربية، الجمعيات الحكومية وغير الحكومية، الدولة.

Résumé:

Le renforcement des mécanismes de contrôle de l'application du respect des droits de l'homme est l'un des principaux axes d'une bonne mise en œuvre et du respect de ces normes. Cette étude porte sur les mécanismes adoptés par les pays du monde arabe en ce qui concerne la question des droits de l'homme et le respect de l'application des conventions et normes internationales y afférentes. Ces mécanismes peuvent être divisés en deux niveaux parallèles:

En premier lieu, au niveau régional, nous traitons les mécanismes de supervision dans le cadre du système de la Ligue arabe en particulier, ainsi que dans le système des sous-blocs, le cas échéant. Ainsi en est-il des aspects formels ou gouvernementaux de ces mécanismes, leur formation et leur administration étant assurées par des organes gouvernementaux ou semi-gouvernementaux des pays arabes, tels la Commission arabe des droits de l'homme. Il s'agit également des moyens de contrôle non gouvernemental au niveau régional: ce sont les organisations arabes régionales qui contrôlent le respect de l'application des droits de l'homme au niveau arabe.

En second lieu, au niveau national, la recherche porte également, suivant la même approche, à l'instar du contrôle gouvernemental ou quasi-gouvernement, sur la prise en compte des

exemples de pays arabes, et ce, particulièrement par le biais des associations de la société civile actives dans ce domaine au sein de l'État. Dans cette étude, il est également question du rôle que ces acteurs peuvent jouer, tant au niveau national que régional, dans le suivi et l'éducation en matière de droits de l'homme.

Ceci dit, l'étude porte ainsi successivement sur les mécanismes de suivi pour respecter l'application des droits de l'homme en termes de rôle de la presse dans la détection des dépassements, ainsi que des organisations communautaires et des agences gouvernementales et semi-gouvernementales et, sur le rôle du système éducatif dans les écoles et les universités du monde arabe pour ce qui est de l'éducation et de la sensibilisation aux droits de l'homme, ainsi que le rôle des autres parties dans le processus éducatif, telles que les agences gouvernementales, les médias et les organisations de la société civile, seront discutés.

Mots clés : Contrôle, droits de l'homme, monde arabe, éducation, association, Etat.

Abstract :

Strengthening the mechanisms for monitoring the application of respect for human rights is one of the main axes of a good implementation and respect of these standards. This study focuses on the mechanisms adopted by the countries of the Arab world with regard to the question of human rights and compliance with the relevant international conventions and standards. These mechanisms can be divided into two parallel levels: First, at the regional level, we are dealing with the oversight mechanisms within the framework of the Arab League system in particular, as well as in the sub-block system, where appropriate. This is the case for the formal or governmental aspects of these mechanisms, with training and administration being provided by governmental or semi-governmental bodies in Arab countries, such as

the Arab Commission on Human Rights. It is also the means of non-governmental control at the regional level: it is the Arab regional organizations that control the respect of the application of human rights at the Arab level.

Secondly, at the national level, research also uses the same approach, like government or quasi-government control, to take into account examples from Arab countries, particularly through associations. civil society active in this area within the state. This study also discusses the role that these actors can play, both at national and regional level, in monitoring and human rights education. That said, the study successively focuses on monitoring mechanisms to respect the application of human rights in terms of the role of the press in detecting overruns, as well as community organizations and governmental and semi-governmental agencies. the role of the education system in schools and universities in the Arab world in terms of education and awareness of human rights, as well as the role of other parties in the educational process, such as Government agencies, the media and civil society organizations will be discussed.

Key words: Control, human rights, Arab world, education, association, state.

شكل موضوع حقوق الإنسان واحترام المواثيق النازمة له من الأولويات التي عادت إلى ساحة الأحداث خلال الفترة الماضية، وبخاصة في منطقة العالم العربي الذي يعيش منذ حوالي العام حالة من التغيير والانتفاضة الشعبية حيث كانت المساواة والديمقراطية من أهم المطالب التي نادى بها هذه الثورات الشعبية في العالم العربي. ويُعدّ احترام حقوق الإنسان من أهم المؤشرات على التطور الحاصل داخل المجتمع، بحيث نجد أن احترام هذه الحقوق لدى الدول المتحضرة عموماً يشكل ركيزة أساسية لهذا المجتمع. ويشمل التزام هذه الدول أو الأنظمة لحقوق الإنسان على وجود المواثيق النازمة لهذه الحقوق على المستوى الوطني وكذلك الحال بالالتزام بالعهد و المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

و يمثل تعزيز آليات الرقابة على تطبيق احترام حقوق الإنسان، أحد المحاور الرئيسية لضمانة حسن التطبيق والالتزام بهذه المعايير¹.

سنتناول في هذا المقال، سبل التعرف على آليات الرقابة في العالم العربي في ما يخص موضوع حقوق الإنسان واحترام تطبيق الاتفاقيات والمعايير الدولية المتعلقة به. ويمكن تقسيم هذه الآليات إلى مستويين متوازيين، فعلى المستوى الإقليمي، سيتناول البحث في آليات الرقابة ضمن إطار منظومة الجامعة العربية بشكل خاص، وكذلك داخل منظومة التكتلات الفرعية إن وجدت. وهنا سنتكلم عن الجانب الرسمي أو الحكومي لهذه الآليات. أما على المستوى الوطني، سنسعى للبحث بالأسلوب نفسه من ناحية التحدث عن جانبين، المستوى الحكومي أو شبه الحكومي للرقابة وسنأخذ أمثلة من الدول العربية خصوصاً ما تعلق بمنظمات المجتمع المدني المحلية التي تنشط في هذا المجال داخل الدولة. كذلك سنتعرض في مقالنا إلى الأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه الأطراف، منه الدور الرقابي؛ والدور التثقيفي.

أولاً. - آليات الرقابة لتطبيق احترام حقوق الإنسان في العالم العربي :

حقوق الإنسان هي تلك الحقوق المتعلقة بالإنسان بوصفه إنساناً، من دون اعتبار لجنسيته أو جنسه أو ديانته أو أصله العرقي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي . يشكل العالم العربي جزءاً مهماً من الحضارة العربية، وبسبب موقعه الجغرافي المتميز وتاريخه الإنساني الغني، تأثرت المجتمعات القاطنة فيه بالتطور الحاصل في الحياة المدنية لهذه الشعوب. وشكلت أهمية احترام حقوق الإنسان إحدى هذه التأثيرات التي اجتاحت العالم بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص. وبالرغم من الاعتراف بأهمية حقوق الإنسان في المجتمعات العربية وتصديق الكثير من حكومات الدول العربية على المواثيق الدولية التي

¹ حقوق الإنسان في الفكر العربي - دراسات في النصوص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان/ أبريل 2002

تعني باحترام هذه الحقوق، إلا أن الواقع العملي أثبت قصوراً في احترام هذه الحقوق، إذ انضمت الدول العربية إلى المجتمعات الدولية التي يضيع فيها احترام حقوق الإنسان ما بين الالتزام والواقع الفعلي.

وفي الوطن العربي بدأ الاهتمام الرسمي والشعبي بحقوق الإنسان بعد حقبة الأزمة الليبرالية الكبرى في الوقت نفسه الذي بدأ فيه في بقية أنحاء العالم الثالث تقريباً؛ أي في بداية السبعينيات. وجاء ذلك بالتأكيد تحت تأثير ما سوف يشكل أيديولوجيا عالمية لحقوق الإنسان تتطور برعاية هيئة الأمم المتحدة. وتعكس الدساتير العربية التي ما تزال سارية المفعول هذا الاهتمام بوضوح. فهي تحرص في نصوصها على إظهار التقيد بحقوق الإنسان، مضمنة ديابجتها أحكاماً تتفق في الغالب مع بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الاتفاقيتين التابعتين له¹. تشكل الرقابة على احترام حقوق الإنسان إحدى الأدوات الفاعلة للكشف عن قصور الأنظمة العربية في احترام هذه الحقوق و بعدها بشكل واضح ما بين التزاماتها الدولية من خلال التوقيع على موانيق حقوق الإنسان، وكذلك احترام القوانين والأنظمة الخاصة داخل الدولة التي تنظم احترام هذه الحقوق بما فيها الدستور.

ومن خلال نظرة عابرة لبعض الدساتير العربية في ما يتعلق بحقوق الإنسان ، نجد بالذات في ما يتعلق بالمساواة أمام القانون، أن الدساتير العربية قد أقرت مبدأ التعددية السياسية والحزبية، مستندة بذلك إلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الشعب العربي وحرياته وتطبيق القاعدة الأساسية التي تعتبر الدولة إقليمياً وشعباً، وحدة لا تتجزأ. وهذا ما تجلّى في الدساتير العربية من خلال اعتماد، مبدأ المساواة بين الناس وعدم التمييز بالحقوق الواردة في الدستور، فمثلاً دستور الجزائر، المادة 39: "المواطنون متساوون أمام القانون" دستور تونس المادة 6: " كل المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات" دستور الأردن، المادة 6: " الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق و الواجبات وإن اختلفوا في

¹ حقوق الإنسان - الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان/ أبريل

العرق واللغة والدين“؛ دستور دولة الإمارات المادة 14 : ” المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعائم المجتمع“ ؛ دستور سوريا المادة 25: ” المواطنون متساوون أمام القانون وتكفل لهم الدولة تكافؤ الفرص“؛ دستور العراق المؤقت، المادة 19: ” المواطنون سواسية أمام القانون، دون تفریق بسبب الجنس أو العرق واللغة و المنشأ أو الدين“؛ دستور الكويت المادة 29: ” الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق و الواجبات العامة“؛ ودستور لبنان المادة 7: ” اللبنانيون سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية و السياسية“؛ دستور مصر المادة 40: ” إن المواطنين لدى القانون سواء ”وسنحاول التحدث هنا في هذه الآليات للرقابة على مستويين، المستوى الإقليمي والوطني.

أ- المستوى الإقليمي: ضمن إطار الجامعة العربية .

المستوى الحكومي أو شبه الحكومي (اللجنة العربية لحقوق الإنسان) لقد أولت الجامعة العربية موضوع حقوق الإنسان اهتماماً كبيراً، وقد تمثلت بدايات هذا الاهتمام بقرار مجلس الجامعة العربية رقم 46/3259 ح2 الصادر في 12/6/1969 بتشكيل لجنة خاصة في الأمانة العامة لدراسة موضوع مساهمة جامعة الدول العربية في الاحتفال بالعام 1968 عاماً دولياً لحقوق الإنسان طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1961 (18) الصادر في 12/12/1963. وقد أعقب هذا القرار قرار آخر من مجلس الجامعة العربية (رقم 47/2304 بتاريخ 18 آذار/مارس سنة 1967) بتشكيل لجنة توجيهية لحقوق الإنسان¹.

(بجانب اللجنة الخاصة في الأمانة العامة) تضم ممثلين عن دول الجامعة لمتابعة وتنفيذ برنامج الاحتفال بالعام الدولي لحقوق الإنسان. ولما كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد أصدرت قرارها المؤرخ في 23/3/1967 بدعوة الدول الأعضاء إلى دراسة

¹ أنظر : مصطفى عبد الغفار : ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، مركز القاهرة لدراسات حقوق

موضوع إنشاء لجان إقليمية لحقوق الإنسان، فقد أوصت اللجنتان العربيتان المشكلتان : (بالاستجابة إلى هذه الدعوة على أن تتم في إطار المنظمات الحكومية الإقليمية) .

وأخذاً بهذه التوصية أصدر مجلس الجامعة قراره رقم 2443 بتاريخ 1968/9/3 بإنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان تحت مسمى " اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان"، لتصبح الجامعة العربية بذلك أول منظمة إقليمية تستجيب لاقتراح الأمم المتحدة. وتتخصص مهمات اللجنة في¹

- دعم العمل العربي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

- العمل على حماية حقوق الإنسان العربي، والعرض السليم للجانب الإنساني للقضية العربية

- تنمية وغرس الوعي بحقوق الإنسان في الشعب العربي. وقد لوحظ من خلال الأنشطة التي قامت بها هذه اللجنة، ومن ضمنها المؤتمرات ذات الأهمية، وكذلك أنشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان، أن الانتهاكات التي قامت بها إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة هي التي نالت الجزء الأكبر من نشاط هذه اللجنة. ويمكن إرجاع شلل اللجنة الدائمة إلى طبيعة تكوينها ومدى استقلاليتها والنظام الداخلي الذي تخضع له. فاللجنة تتكون من ممثلي حكومات الدول الأعضاء بالجامعة، وليس من خبراء مستقلين، الأمر الذي يجعل الجامعة العربية تنفرد عن بقية كل المنظمات الإقليمية بلجنة حكومية لحقوق الإنسان. كما أنه ليس للجنة نظام أساسي خاص بها، وينطبق عليها النظام الداخلي للجان الفنية في الجامعة، وهي تعقد اجتماعاتها بصفة سرية، ولا تمتلك سلطة اتخاذ القرار بنفسها، ولا تعتبر قراراتها نافذة إلا بعد مصادقة مجلس الجامعة عليها. ومع ذلك فإن إنشاء اللجنة لم يخل من

¹ بهي الدين حسن: الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي. أحمد شوقي بنيوب وآخرون: دور جامعة الدول العربية في حماية حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007ص98.

تأثيرات إيجابية، فبالرجوع إلى تواريخ موافقة الدول العربية على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، سنجد أن الدول العربية لم تبدأ بالتوقيع عليها إلا العام 1969؛ أي بعد إنشاء اللجنة.

• الرقابة غير الحكومية (منظمات المجتمع المحلي على المستوى العربي)¹

تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في حماية حقوق الإنسان؛ لأنها تهدف لتحقيق التواصل بين الأفراد والجماعات على الصعيدين: الإقليمي والوطني، وفي حالتنا على الصعيد العربي وتكريس ما جاء في المواثيق الدولية، لذا فهي تتعاون مع الجهات المسؤولة مثل مجلس الجامعة العربية والجهات المنبثقة عنها المتخصصة بحقوق الإنسان في العالم العربي، وذلك من خلال تقديم التوصيات التي تساعد على فرض رقابة أكثر على الجهات التي تنتهك هذه الحقوق داخل حدود الدولة العربية، كما يتمثل دورها كذلك بتقديم المعلومات التي تتوافر لها من خلال اتصالها المباشر مع المجتمعات العربية بخصوص الانتهاكات من جانب بعض الجهات الحكومية أو الأهلية لحقوق الإنسان داخل المجتمع ، سواء كان ذلك بشكل منظم و ممنهج أو بشكل آخر عبر حوادث معينة قد ترتبط بحالة وظروف استثنائية تمر فيها هذه الدول، الذي لا يغطيها الغطاء القانوني أو الأخلاقي لانتهاك حقوق الإنسان، سواء تجاه مواطنيها أو الجماعات الأخرى الموجودة على أراضيها مثل: اللاجئين في حالة الحروب والنزاعات أو العمالة الوافدة .

وكان للتجربة العالمية في المنظمات غير الحكومية أثرٌ مباشر على المستوى العربي لنشوء منظمات غير حكومية تسترشد من هذه المنظمات الطرق والأساليب للتعامل مع موضوع الرقابة على احترام حقوق الإنسان في العالم العربي. ولعلّ من أبرز المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي، منظمة العفو الدولية، وهي حركة عالمية تهتمّ بالحقوق للصيقة بالإنسان، ولا سيما سجناء الرأي، وتسعى بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية

¹ الحبيب الحمدي وحفيظة شقير: حقوق الإنسان بين الاعتراف الدولي وتحفظات الدول العربية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2008.ص65

إلى الإفراج عن الأشخاص الذين يسجنون أو يعتقلون بسبب معتقداتهم الدينية أو السياسية، والعمل على احترام الحقوق الدفاعية لسجناء الرأي الذين تُهدر حقوقهم .
ب- المستوى الوطني : داخل الدولة ¹. الآليات الحكومية أو شبه الحكومية: تشكل هذه الأداة من الرقابة على تطبيق احترام حقوق الإنسان في العالم العربي على المستوى القطري، الذراع التي يمكن تصنيفها من ناحية التبعية، بالطرف الحكومي، وذلك يعود لأن الحكومات، بشكل أساسي، هي التي قامت بإنشاء هذه الكيانات الفاعلة، رغبة منها بإظهار مشاركتها في مراقبة احترام حقوق الإنسان داخل نطاق إقليمها. فهي من ناحية الإنشاء تعتبر حكومية، و لكن وفي الوقت نفسه، وبدرجات متفاوتة أيضاً، تمارس هذه المؤسسات رقابة على أعمال الحكومة وغيرها من الجماعات داخل الدولة من جهة احترام حقوق الإنسان.

إذ إنه توجد تجارب عربية في العديد من الدول العربية مثل؛ اللجنة الاستشارية الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في الجزائر سابقا و المجلس الوطني لحماية حقوق الإنسان الحالي ؛ والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر؛ والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب؛ وهيئة حقوق الإنسان وشؤون المنظمات الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر؛ والمجلس الاستشاري حول حقوق الإنسان التابع للحكومة السودانية ومفوضية العون السوداني في السودان.

•منظمات المجتمع المحلي ضمن الإطار الداخلي :

تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً ريادياً في مجال الرقابة على احترام حقوق الإنسان داخل إطار الدولة، و تُعد التجربة العربية في هذا المجال حديثة نسبياً بالمقارنة مع منظمات المجتمع المحلي على المستوى العالمي. إذ يذكر هيثم مناع في كتابه " ومضات

¹ احمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات ،ط2، دار الشروق، القاهرة 2000، ص58 وما بعدها.

في ثقافة حقوق الإنسان" الصادر العام 2004، وتُعدّ هذه المنظمات بمثابة حلقة الوصل ما بين المواطن و المؤسسات الوطنية، كونها تحمل بيوت الخبرة، وقد أخذ وجود المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان أهمية اعتبارية كبيرة، من جهة، بسبب التوسع الكمي والعديدي الذي شهدته هذه الظاهرة، ومن جهة ثانية، لسيادة فكرة أنها تشكل نخبة ملتزمة بشكل تطوعي ومجاني من أجل الدفاع عن الحقوق الإنسانية. فالمنظمات غير الحكومية هي في الوقت نفسه، أشكال وسيطة ما بين المجتمع والدولة باعتبارها المنظمة للمبادرات التحتية للدفاع عن البشر و الشجر و الحجر وجماعات ضغط على مختلف المستويات. و يمكننا التحدث عن المهمات الأساسية لمنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان وهي:

- تقصي الحقائق من خلال جمع المعلومات وتحليلها.
- مراقبة تطبيق الدولة لالتزاماتها الدولية في ما يتعلق بحقوق الإنسان.
- استخدام الوسائل كافة لرصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان.
- تقديم العون والمساعدة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك المساعدة القانونية.
- حشد الدعم و التأييد لقضايا حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية الأخرى.

ثانياً. - التثقيف و التوعية بحقوق الإنسان في العالم العربي : ¹

- أ- حقوق الإنسان في النظام التعليمي في العالم العربي (الجامعات)
- على مستوى الجامعات :

تتضمن الاهتمام بتدريس حقوق الإنسان، وإدخال مساقات في الجامعات عن حقوق الإنسان. و العمل على عقد دورات تدريبية في هذا المجال. وتُدرّس مساقات حقوق الإنسان في معظم الجامعات الرسمية والخاصة، إلا أن معظم تلك المواد تُدرّس على

¹ أحمد سعيد نوفل، تدريس حقوق الإنسان في الجامعات والمجتمع الأردني

أساس مواد جامعية اختيارية وليست إجبارية للطلبة. ما أعطى الطالب حرية الاختيار في دراسة مواد حقوق الإنسان، وأبقى على عدم انتشار المعرفة القانونية بتلك الحقوق. وكان من المأمول أن تقر وزارة التعليم العالي تدريس حقوق الإنسان ليكون متطلباً إجبارياً لجميع التخصصات والأقسام في الجامعات. ما يؤدي إلى زيادة اهتمام الطلبة الجامعيين بقضايا حقوق الإنسان، ورفع قدراتهم المعرفية بها. كما أنه يوجد نقص في الجامعات الرسمية والخاصة بخصوص عدم الاهتمام الفعال بحقوق الإنسان في كل منهما؛ لأنها تستطيع، إلى جانب تدريس حقوق الإنسان، إقامة الندوات العلمية بمشاركة الطلبة والمتخصصين في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن واقع تعليم حقوق الإنسان في الجامعات ، ما زال بحاجة إلى المزيد من الجهد والوقت لكي يكتمل على الرغم من وجود الرغبة الفعالة في تحقيق ذلك للكشف عن واقع التربية على حقوق الإنسان في الجامعات ، والعمل على تأكيد أهمية هذه التربية وإغناء المضامين الجامعية بالقيم والممارسات الحقوقية الضرورية لنجاح مسيرة التعليم الجامعي على حقوق الإنسان . إلا أن بعض الجامعات قد لا تدرس حقوق الإنسان فيها بوصفها مقررات مستقلة إلزامية أو اختيارية، ولكن المضامين الحقوقية للمناهج الجامعي قد تكون غنية ومشبعة بالمضامين الحقوقية، وعلى خلاف ذلك هناك جامعات ومؤسسات تربوية تخصص مقررات جامعية لحقوق الإنسان، ولكنها تفتقر إلى المضامين الحقيقية لحقوق الإنسان، ولاسيما في ما يتعلق بالجانب القيمي فيه . كما يمكننا في هذا السياق الإشارة إلى الرمزيات الصامتة المتصلة بالممارسة الحقوقية القائمة في الوسط الجامعي بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة .

ما يؤكد على أهمية إلقاء الضوء على نشاطات المنظمات المحلية والتعريف بأهدافها من جهة ، وضرورة قيام تلك المنظمات بجهود مضاعفة من نشاطات للتعريف بوجودها وطرق الاتصال معها.

ومن جهة ثانية ، فقد أكدت الدراسات ، أن تعليم حقوق الإنسان بما يحتويه مضمونه ومفاهيمه المتعددة المتمثلة في احترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، يؤدي إلى وجود مجتمع مدني حُرّ ومتنوع، يقوم على التوافق بين حرية الفرد وحرية الجماعة ، ويساعد على انساق أكبر بين مسؤولية الحاكم ومسؤولية المحكوم .

ب - الدور التثقيفي للأجهزة الحكومية و شبه الحكومية و الإعلام :
الدور الذي تؤديه الأجهزة ذات الصلة الحكومية في موضوع التنقيف بحقوق الإنسان يُعد إلزاماً مفروضاً على هذه الدول، والدولة التي توضع في العادة ضمن الاتهام بعدم احترام حقوق الإنسان، قد يكون الدور الذي تؤديه الإدارات الحكومية التابعة لها مشكوكاً بفاعليته أو بنشاطه من قبل الأفراد. و لكن ذلك لا يعفي الدولة أو الأجهزة الحكومية التابعة لها من المسؤولية تجاه المشاركة في جهود التوعية بهذه الحقوق. وكما ذكرنا سابقاً، فإن وزارة التعليم العالي أو الجهة المشرفة على التعليم بشقيه: المدرسي؛ والجامعي، تساهمان مباشرة بهذه الجهود، كذلك الحال فقد أنشأت بعض الدول وزارات خاصة تعنى بشكل مباشر بحقوق الإنسان مثل: العراق؛ والسلطة الفلسطينية؛ واليمن؛ وقد استحدثت البحرين كذلك في حزيران/ يونيو 2011 وزارة تحمل اسم وزارة حقوق الإنسان. وقد تقوم بعض الأجهزة الحكومية بعمل تنقيفي متخصص أيضاً بحقوق الإنسان .

ويرتبط موضوع حقوق الإنسان من حيث الرقابة عليه أو من حيث التنقيف و التعريف به بين المواطنين ، بشكل كبير، بمؤسسات المجتمع المدني¹ التي تشكل الطرف الأساسي في الجهود الرامية لحماية حقوق الإنسان من ناحية التعريف بها، و تنقيف المواطنين حول حقوقهم و إمكانية الدفاع عنها في مواجهة الطرف المعتدي. ونتيجة للدور المباشر الذي قد تؤديه هذه المؤسسات من حيث تواصلها المباشر مع المواطنين في أرجاء الدولة كافة، وكذلك سهولة الاتصال ما بينهم و بين المجتمع المحلي إلى أن يتعاضد هذا الدور التثقيفي لها. وتشكل الندوات و الحملات التثقيفية والمؤتمرات ودورات التدريب

¹ محمد الطراونة، دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، 2006

للمواطنين و نشطاء حقوق الإنسان، وتوزيع المنشورات التي تشرح هذه الحقوق، الأداة الأساسية لأنشطة هذه المؤسسات.

كما يتمثل الشريك الأساس في التوعية ، الإعلام بشقيه: الرسمي؛ وغير الرسمي، إذ تسعى الدولة و أجهزتها عن طريق الإعلام إلى توصيل فكرة الجهود المتعلقة بالتنقيف إلى المواطنين. وقد قامت بعض الصحف بتخصيص صفحات كاملة تتناول أهمية تعريف المواطن بحقوقه المدنية والسياسية. لكن يظهر الدور الأساسي للإعلام غير الرسمي في مسألة التنقيف، إذ تُشكّل تغطية النشاطات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني أحد هذه الطرق، كما يعكس موضوع الحديث عن احترام حقوق الإنسان وكذلك عدم احترامه داخل المجتمع وعلى المستوى الدولي من خلال سرد الأخبار المتعلقة به، إحدى وسائل التنقيف المهمة للمواطنين.

فالتنقيف بحقوق الإنسان داخل المجتمع، يُعدّ مشاركة ما بين أطراف عدة تلتزم ببذل الجهود الخاصة التي تسعى لإنشاء مجتمع واعٍ ومثقف بخصوص حقوقه الإنسانية، التي سيسعى بعد علمه وتحديده لها للحفاظ والمطالبة من الطرف المعتدي بالمحافظة عليها و احترامها بجميع الطرق المتاحة له، فالمجتمع الواعي بحقوقه أقدر على اتخاذ الإجراءات التي تضمن الحفاظ عليها.

الخاتمة :

وفي الأخير و غني عن البيان أن الدول العربية لم تحقق أي تقدم ملحوظ في مجال حقوق الإنسان فالملاحظ أن ميثاق جامعة الدول العربية لم يهتم أصلاً بتنظيم هذه المسألة و لم تهتم بها الدول العربية إلا في الآونة الأخيرة ، و حتى هذا الاهتمام جاء متواضعا و غير فعال في توفير الحماية اللازمة لحماية حقوق الإنسان ، وهذا يرجع لأسباب كثيرة ، من أهمها ظاهرة التخلف التي تعاني منها الدول العربية في جميع المجالات ولاسيما هذا المجال بالذات (مجال حقوق الإنسان).

ولعل أكبر دليل على كلامنا هو ما نلاحظه و نشاهده و تشهده العديد من الدول العربية تباعا في الوقت الراهن من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان من بعض الأنظمة العربية الجائرة ، لاسيما ما يحدث في كل من تونس و مصر و ليبيا و سوريا ، و ما تعانيه شعوب كل من هذه الدول من تقتيل و ترويع و قصف بالطائرات و تجويع وما إلى ذلك من إهدار و انتهاك لحقوق الإنسان على مرأى و مسمع كل العالم بما في ذلك المجتمع الدولي بكل فئاته و هيئاته و منظماته الحقوقية منها و الغير الحقوقية

و لعل مرد هذه انتهاكات نابع من نقص الوعي و التخلف الذي لازالت تعمل به هذه الأنظمة و تعاني منه شعوبهم، ما جعل هذه الأخيرة أي شعوب هذه الدول لاسيما فئة الشباب منها للثورة على هذه الأنظمة الجائرة.

و على ذلك فإن هذا التخلف ظهر جليا في طريقة تصدي هذه الأنظمة لهذه الثورات الشعبية أو بالأحرى الشبابية و ذلك بمحاولة قمعها بمختلف الطرق و الوسائل الغير شرعية و اللإنسانية متناسية و متجاهلة هذه الأنظمة القانون الدولي لحقوق الإنسان و مختلف المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان و المصادقة عليها¹ ، و لعل هذا هو قمة التخلف و الجهل و نقص الوعي خاصة في هذا الشأن أو المجال الخاص بحقوق الإنسان و الذي عجل برحيل هذه الأنظمة الواحدة تلو الأخرى .

هذا ما يجعلنا نستنتج و نلاحظ الدور الفعال الذي أصبحت تمتاز و تتمتع به المواثيق و المنظمات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في استقرار الأنظمة و الشعوب.

و على ذلك يمكن القول أنه يجب على الدول العربية أن تحاول أو لا مواجهة هذه الظاهرة ، ثم بعد ذلك تبحث مسألة توفير الحماية المناسبة لحقوق الإنسان و تفعيلها و ضمان تنفيذها عمليا .

10 أنظر في هذا المعنى سعيد زيداني: الديمقراطية وحقوق الإنسان في كتاب « حول الخيار الديمقراطي

دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994، ص171

النتائج و الاقتراحات :

- النتائج:

- 1 - إن المصادقة أو التوقيع على الالتزامات الخاصة بحقوق الإنسان لا تعني بالضرورة الالتزام الفعلي بهذه الاتفاقيات على أرض الواقع.
- 2 - إن الرقابة تُشكّل جزءاً حيوياً وفاعلاً لمدى التزام الدول باحترام حقوق الإنسان داخل الإطار القطري.
- 3 - إن الرقابة المجتمعية من أطراف المجتمع والمعززة بالتنقيف والمعرفة بالحقوق الإنسانية للأفراد ضماناً لخلق ضابط دائم وحيوي على الإدارات التي تنتهك هذه الحقوق.
- 4 - إن التنوع في الرقابة على المستويين الوطني والإقليمي يجب أن يصاحبه نوع من التناغم ما بين عمل هذه المؤسسات.

الاقتراحات :

- 1 - من الناحية التنقيفية، يجب العمل على إنتاج برامج وكتيبات تعريفية لحقوق الإنسان على المستوى العربي، التي تخاطب المواطن العربي بشكل خاص.
- 2 - إنشاء شبكات معرفية وطنية على مستوى الدول في العالم العربي مرتبطة ببعضها بعضاً لنشر وزيادة الوعي بحقوق الإنسان.
- 3 - تنشيط وتكثيف الدعم الموجه للجمعيات الأهلية المتخصصة بحقوق الإنسان في العالم العربي.

4 - التأكيد على دور الأسرة في نشر مبادئ حقوق الإنسان وتعميقها ، وجعلها سلوكاً يومياً بين الأفراد.

5 - إنشاء مفوضية عامة ومفوض عام لحقوق الإنسان على المستوى العربي، و كذلك مكاتب فرعية على مستوى الوطن العربي على هيئة المفوضية العليا لحقوق الإنسان.

6 - تبادل الخبرات والتدريب بين الأفراد المتخصصين بالرقابة على حقوق الإنسان.

7 - استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لتسليط الضوء على ممارسات المؤسسات التي تنتهك حقوق الإنسان.

8 - توسيع حركة النشر والبحث العلمي حول قضايا حقوق الإنسان.

الهوامش :

حقوق الإنسان في الفكر العربي- دراسات في النصوص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان/ أبريل 2002.01-

مصطفى عبد الغفور، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.02-

03- حقوق الإنسان - الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان/ أبريل 2005

04- أنظر: مصطفى عبد الغفار: ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، د.س.ط، ص28.

05- بهي الدين حسن: الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي. أحمد شوقي بنيوب وآخرون: دور جامعة الدول العربية في حماية حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007، ص98.

06- الحبيب الحمدني وحفيظة شقير: حقوق الإنسان بين الاعتراف الدولي وتحفظات الدول العربية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2008، ص65

07- احمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، ط2، دار الشروق، القاهرة 2000، ص58 وما بعدها.

08- أحمد سعيد نوفل، تدريس حقوق الإنسان في الجامعات والمجتمع الأردني .

09- محمد الطراونة، دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، 2006

10- أنظر في هذا المعنى سعيد زيداني: الديمقراطية وحقوق الإنسان في كتاب « حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994، ص171

المراجع:

1 - حقوق الإنسان في الفكر العربي- دراسات في النصوص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان/ أبريل 2002.

2 - حقوق الإنسان - الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان/ أبريل 2005.

3 - استطلاع للرأي حول " وعي طلبة الجامعة بحقوق المرأة والعنف ضد المرأة " المركز الوطني لحقوق الإنسان ، وحدة الأبحاث والتوثيق ، عمان ، 2004.

- 4 - أحمد سعيد نوفل، تدريس حقوق الإنسان في الجامعات والمجتمع الأردني.
- 5 - لا حماية لأحد! دور جامعة الدول العربية في حماية حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- 6- محمد الطراونة، دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، 2006 .
<http://www.pal-lp.org/v2788.html>
- 7- مصطفى عبد الغفور، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- 8 - هيثم مناع، ومضات في ثقافة حقوق الإنسان، مركز الربة للتنمية البشرية، 2004.
- 09 - الدكتور إبراهيم أحمد خليفة ،الإلتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية (دراسة تحليلية في مضمونه و الرقابة على تنفيذه) ، دار الجامعة الجديدة الأزاريطة - الإسكندرية 2007 .
- 10 - رنيه جان دبوي، عالمية حقوق الإنسان، ترجمات في الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ترجمة محمد أمين الميداني، مركز المعلومات و التأهيل لحقوق الإنسان، تعز، الطبعة الثالثة، 2005.
- 11 - سامي عبد الحميد، التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
- 12 - سونيلا أببسيكيروا آخرون، المطالبة بالحقوق مطالبة بالعدالة: دليل خاص بالمدافعات عن حقوق الإنسان، منتدى منطقة آسيا و المحيط الهادي الخاص بالمرأة و القانون و التنمية، 2007.

13 - الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، مصادره و تطبيقاته الوطنية و الدولية، الطبعة الرابعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.

14 - عبد الحسن شعبان، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2002.